

تصريح لأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) يتحدى فيه إسرائيل أن تثبت مسؤولية السلطة الفلسطينية عن العملية الاستشهادية المزدوجة في القدس*.

أشار "أبو مازن" في تصريح تلقى "الحياة" نسخة منه إلى ما أدلى به وزير الخارجية الإسرائيلي في شأن المكالمات الهاتفية التي جرت بينهما قبل أيام موضحاً ما يلي:

1. "لقد كانت المكالمات بمبادرة من السيد داني نافيه سكرتير الحكومة الذي تمنى علي أن أتلقى مكالمات من وزير الخارجية ليفي، وبالتالي لم أكن المبادر وإنما المبادرة كانت من الوزير نفسه.

2. "كان من المفروض أنه إذا أراد الوزير أن يذيع المكالمات أن يطلب موافقتي أولاً على الإعلان، مع العلم أنني أقول في السرايا لا أحجل منه في العلن.

3. "لقد جرى تشويه لبعض الكلمات والعبارات التي تبادلناها خلال الاتصال، كما أسقط الوزير من حديثه عن المكالمات جزءاً مهماً وأساسياً واكتفى بنقل مبتور للبعض فقط.

4. "أرجو أن يفهم السيد ليفي أننا عندما نوافق على اتخاذ إجراء ما، مثل التنسيق الأمني، فلا نوافق على ذلك مرغمين أو منصاعين لآراء الحكومة الإسرائيلية، بل نقوم به عن قناعة وإيمان بمصلحتنا الوطنية وبعملية السلام والتي لن نسمح لأي كان أن يحبطها أو يعرقلها.

5. "لقد اتخذت حكومة إسرائيل إجراءات لاإنسانية ضد شعبنا قبل أن تعرف هوية الفاعلين، ونحن نتحدى هذه الحكومة أن تثبت مسؤولية السلطة عنها، ونحن متأكدون من أنها هي المسؤولة أولاً وأخيراً وأنها هي المقصرة أمنياً، وبالتالي فنحن سنطالبها بالاعتذار العلني والتعويض عما أصاب شعبنا من أضرار. وأريد أن أكرر للمرة الألف أن مسؤوليتنا الأمنية محصورة فقط في المناطق التي تقع تحت سلطتنا الأمنية.

6. "وأخيراً، فإنه نظراً لعدم توافر الأمانة والصدق في التعامل فإنني سأتردد كثيراً قبل أن أتلقى أية مكالمات من أي مسؤول رسمي في هذه الحكومة."

* "الحياة" (لندن)، 1997/8/7.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx